

الأمن الطاقوي الجزائري بين توفر المقومات وتعدد التحديات والمتطلبات التنموية
Algerian energy security between the availability of components and the complexity of challenges and Development requirements

رشدي لباد*

جامعة باتنة 1

مخبر الأمن في منطقة المتوسط

Rochdi.lebbad@univ-batna.dz

تاريخ النشر: 2025-07-10

تاريخ القبول: 01-07-2025

تاريخ الإيداع: 02-09-2024

ملخص:

على الرغم من امتلاكها لمقومات كبيرة تسمح بضمان استمرارية أمنها الطاقوي، تواجه الجزائر تحديات كبيرة ترتبط بوضعها الداخلي وما يرتبط به من تصاعد للمستويات الاستهلاكية وضعف القدرات التكنولوجية المتاحة، إضافة إلى ما يفرزه واقع السياسة العالمية من تحولات جيوسياسية وتنامٍ للتفاعلات التنافسية، لذا يتطلب أخذ مسار تنموي متكامل اعتماد العديد من الآليات المشجعة على الشراكات والاستثمارات الناجحة والعاملة على اكتساب التقنيات اللازمة لتعظيم إنتاج الطاقات الأحفورية من جهة وتسريع خطوات الانتقال الطاقوي من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الأمن الطاقوي؛ الجزائر؛ الطاقات الأحفورية؛ التنمية؛ الانتقال الطاقوي.

Abstract:

Despite having great potential to ensure the continuity of its energy security, Algeria faces major challenges related to its internal situation and the associated levels of consumption and technological capabilities And in light of the reality of global politics and what it entails of geopolitical shifts and the escalation of competitive interactions, Therefore, overcoming these challenges and taking an integrated development path requires adopting many encouraging recommendations for successful partnerships and investments. And working to acquire the necessary techniques to maximize the production of fossil energies on the one hand and to accelerate the steps of the energy transition on the other hand.

Keywords : Energy security; Algeria; fossil fuels; development; energy transition.

* المؤلف المراسل.

مقدمة.

أدى التصاعد المستمر للتحديات الطاقوية في مواجهة المسارات التنموية المختلفة وأهم تجاذبات فواعل العلاقات الدولية إلى تقوية المقاربات الأمنية الجديدة التي وسعت المفهوم التقليدي للأمن كما برر لها طروحاتها، فحتى وإن لم يضع باري بوزان الأمن الطاقوي ضمن القطاعات الأمنية الخمسة التي بنى عليها تصوراتها، وبالرغم من أن تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994 لم يرقى الأمن الطاقوي بالأبعاد الأمنية السبعة التي ربطها بمفهوم الأمن الإنساني، إلا أن تأثير المجال الطاقوي على جميع القطاعات الخمسة لمدرسة كوبنهاغن وعلى كافة الأبعاد السبعة للمقاربة الإنسانية واضح بشدة ولا يمكن إغفاله، فكثير من التحولات الجيوسياسية في السياسة العالمية وأهم التفاعلات التنافسية في النظام الدولي محفزاتها طاقوية، وعليه أصبح مسلما به أن تحقيق الأمن الطاقوي شرط وضرورة لتحقيق الأمن القومي .

التحديات الطاقوية أشد تأثيرا على البلدان الريفية المعتمدة في مداخيلها ومخصصات ميزانياتها التنموية على تصدير مورد أو موارد نفطية أو غازية من تلك البلدان ذات الإقتصاد المتنوع، فدولة مثل الجزائر تعتمد تقريبا في تحقيق جميع إيراداتها على تصدير الطاقات الأحفورية من الواضح أن أي عجز أو انخفاض في إنتاجها لهذه الطاقات، أو أن فقدانها لأسواقها تحت طائلة أية مسببات جيوسياسية كانت أو تنافسية سيضر بأمنها القومي والإنساني، وعليه فالعمل على اتخاذ سياسات فعالة وخيارات صحيحة في المجال الطاقوي على المستويين الوطني والدولي هو الكفيل بتحقيقها لأمنها الطاقوي ووضعها بالضرورة على المسار التنموي الصحيح، وتجنبها لانفلاتات تمس أوضاعها على جميع الأصعدة.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في إمكانيات وفرص الجزائر في المحافظة على استمرارية أمنها الطاقوي من خلال دراسة وتحليل مقوماتها، وأبرز التحديات التي تواجهها، ومن ثم استشراف الآفاق بالإعتماد على تحديد ما يتطلبه تحقيق هذا البعد الأمني الذي يمثل عاملا حاسما في إنجاح مجمل خططها التنموية، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: هل بإمكان الجزائر بالإعتماد على ما تمتلكه من مقومات ضمان استمرارية أمنها الطاقوي والنجاح في تجسيد خطط تنموية مناسبة في ظل التحديات التي تواجهها؟

تختبر الدراسة الفرضية التالية: يتطلب تحقيق الأمن الطاقوي للجزائر وضمان استمراريته بالشكل الكفيل بالإستجابة للمتطلبات التنموية في قطاعاتها المختلفة تفعيل عدد من الآليات المطورة للأطر الإنتاجية الوطنية والمراجعة لأسس التعاطي مع الأوضاع الجيوسياسية والتنافسية الدولية.

منهجيا تعتمد هذه الدراسة مقارنة قائمة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل ما يرتبط بالأمن الطاقوي للجزائر من مقومات وتحديات وآليات للتطوير، بالإضافة إلى اعتماد بعض أدوات المنهج الإحصائي عند عرض بعض الأرقام والمؤشرات المتاحة.

وبغية الإلمام بأهم جوانب الموضوع تم صياغة المقال وفق ثلاثة محاور هي:

- المحور الأول: مقومات تحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر .
- المحور الثاني: تحديات الأمن الطاقوي في الجزائر.
- المحور الثالث: آليات تحقيق الأمن الطاقوي والتنمية في الجزائر.

المحور الأول- مقومات تحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر.

يعتبر مفهوم الأمن أحد المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية، وهو مفهوم معقد أصبح يتميز بتعدد مجالاته وموضوعاته المرجعية، فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى توسيعه ونقله من الثنائية القائمة على الدولة كوحدة للتحليل وعلى البعد العسكري كمحور لمصادر المخاطر والتهديدات إلى مفاهيم جديدة تتضمن تعددا في موضوعاتها وفي الأبعاد التي تركز عليها استجابة لواقع السياسة العالمية الجديد الذي شهد ظهور تهديدات لاتماثلية كثيرة كالإرهاب، الهجرة، الأوبئة، والإحتباس الحراري، إضافة إلى تصاعد تحديات أخرى من شأنها أن تؤثر على الأمن القومي للدول وتحد من فرصها في تلبية متطلباتها التنموية كما يمكن أن تقحمها كطرف معني بالتجاذبات والأوضاع التنافسية الاقتصادية والجيوستراتيجية المتصاعدة في النظام الدولي، وفي هذا الإطار يمثل تحقيق الأمن الطاقوي أحد أبرز هذه التحديات.

تميز الأمن الطاقوي كمصطلح ليكون استخدامه ذا نطاق واسع، فتاريخيا يعود ظهور مفهوم أمن الطاقة إلى أوائل القرن العشرين حينما ارتبط مفهومه بضرورة توفير الوقود للجيش، وبعدها أصبح مفهومه متعلقا بثلاثة أبعاد رئيسية هي ضمان الإمداد بالطاقة، ضمان القدرة على تحمل التكاليف ثم ضمان القدرة على الإستدامة، ويقصد بمفهوم الأمن الطاقوي أيضا قدرة مستخدمي الطاقة سواء أفرادا أو دولا على الوصول بسهولة وبأسعار معقولة إلى شكل مناسب من الطاقة عند الإقتضاء.⁽¹⁾

هذه المفاهيم تشير إلى أن جوهر الأمن الطاقوي يتعلق بضمان الحصول على مصادر للطاقة والإستمرار في الإستفادة منها وهذا يتطلب توفرها بأسعار مناسبة لدى أطراف موثوقة...، غير أن هذا المفهوم لا ينطبق تماما على حالة الدول المصدرة خصوصا تلك الربية التي تمثل الطاقة أهم صادراتها كالجزائر، إذ أن أمنها الطاقوي إضافة إلى أن تحققه يتطلب استمرارية القدرات الإنتاجية ووفرة مصادره وتوسيعها فهو أيضا يتطلب ارتفاع أسعار بيعه أو على الأقل استقرارها في الأسواق العالمية، كما يتطلب الأمر من تلك الدول العمل على امتلاك مجمل مقومات القدرة على المنافسة واكتساب أسواق مهمة.

تتوفر الجزائر على مقومات كبيرة لضمان تحقيق أمن طاقوي وتنمية حقيقية ومستدامة، تتمثل أهمها في توفرها على مخزونات كبيرة من الموارد والطاقات الأحفورية، توفر متطلبات إنتاج الطاقات البديلة، موقعها الجغرافي القريب من أهم الأسواق العالمية، الإستقرار السياسي والأمني إضافة إلى عوامل أخرى داخلية ودولية تسمح لها بالمنافسة واكتساب أسواق مهمة، يكمن تناول مجملها ضمن هذه النقاط الثلاثة:

أولا- توفر مصادر الطاقة الأحفورية.

تعتبر الجزائر من الدول الغنية بمصادر الطاقة الأحفورية، حيث تمتلك احتياطات كبيرة من النفط وهي إحدى أكبر المنتجين في القارة الإفريقية حيث كانت ثالث دولة إفريقية منتجة للنفط سنة 2022 بعد نيجيريا وأنغولا، وللبلد فرص قائمة في تعظيم احتياطاته في حالة تحقيق اكتشافات جديدة...، أما بالنسبة لاحتياطيات الغاز الطبيعي فتمتلك عاشر

1 سليم بوهيدل، علي هيدنة، "مقومات تحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر دراسة تحليلية إحصائية للفترة 1999-2018"، المجلة الجزائرية للأمن

الإنساني، المجلد 07، العدد 01، (جانفي 2022)، ص.295.

أكبر مخزون في العالم من الإحتياطات المؤكدة، وقد قدرت الكميات المصدرة منه سنة 2020 بـ 41 مليار متر مكعب في حين قدرت سنة 2019 بـ 43 مليار متر مكعب.⁽¹⁾

شهدت السنوات من 1999 إلى غاية سنة 2008 زيادة مستمرة في الإنتاج الطاقوي في الجزائر، حيث ارتفع هذا الإنتاج من ما مقداره 147728 كيلو طن بترولي مكافئ سنة 1999 إلى ما مقداره 175246 كيلو طن بترولي مكافئ سنة 2008، وهذه الزيادة تفسر بتوفر موارد هامة من الثروات الباطنية (البترول والغاز) وهي الموارد التي لم تستغل على أكمل وجه خلال المرحلة الأمنية الصعبة التي عرفت البلاد أين ضعف إنتاج العديد من القطاعات بما فيها القطاع الطاقوي، لكن بعد تحسن الأوضاع الأمنية انطلقا من سنة 1999 انعكس الإستقرار إيجابا على مجمل القطاعات الإنتاجية التي يتصدرها القطاع الطاقوي.⁽²⁾ وبالرغم من أن حجم الإنتاج ومردود صادراته لم يعرفوا استقرارا مماثلا بعد هذه الفترة إلا أن ذلك لا يعود لضعف الإحتياطات الموجودة وإنما لواقع السوق الدولية والإقتصاد العالمي خلال سنوات معينة شهدت انخفاضاً في الأسعار أو في الطلب نتيجة لعوامل معينة كالأزمة الإقتصادية العالمية سنة 2008 والإنتشار العالمي لمرض كوفيد 19 سنة 2020.

ثانيا - توفر متطلبات إنتاج الطاقات المتجددة.

تقدر مساحة الجزائر بأكثر من 2.3 مليون كيلومتر مربع، تمثل الصحراء منها نسبة الـ 80%، أي ما نسبته 20% من مساحة الصحراء الإفريقية مجتمعة. وهي تشكل ميزة اقتصادية هامة للبلاد جعلتها تتوفر على مصادر مختلفة للطاقات البديلة كمخزونها الهائل للغاية من الطاقة الشمسية الذي يعتبر من أكبر الإحتياطات في العالم بالإضافة إلى احتياطها الضخم من اليورانيوم الذي يصل إلى 29 ألف طن.

ما تمتلكه البلاد من احتياطات بديلة يمكن أن يغطي لها حاجتها من الطاقة لمدة 60 عاما، وهو ما تحاول الإستثمار فيه حيث تمتلك حاليا مفاعلين نوويين تجريبيين "السلام" و"نور" لإنتاج الكهرباء بقدرة إنتاج مجتمعة تصل إلى 18 ميغاواط، ويتوقع أن تنجز قريبا أول محطة نووية على أن تبني بعدها محطات أخرى كل خمسة أعوام لاستغلالها في إنتاج الطاقات المتجددة، وقد أنشأت محطة للطاقة الهجينة بحاسي الرمل تعد الأولى من نوعها على مستوى العالم تعمل بالغاز والطاقة الشمسية معا بمعدل إنتاج يصل إلى 150 ميغاواط والأخرى بغرداية بقدرة 1.1 ميغاواط، وكانت الجزائر قد انخرطت في العام 2010 في مشروع "ديزيرتيك" باعتباره الأوفر حظاً للظفر بأكبر أجزاء هذا المشروع الموزع بين شمال إفريقيا والشرق الأوسط بالنظر إلى مساحة أراضيها وتوغلها في عمق الصحراء، وبإمكانها أيضا الإستثمار في إنتاج هذه الطاقات اعتمادا على مصادر نظيفة أخرى كالرياح لكن تبقى الطاقة الشمسية أهم المصادر التي تتوفر عليها الجزائر فهي تشكل أكبر نسبة من الطاقة الشمسية المتوفرة على مستوى الدول المتوسطية، ويمثل ما يمكن أن تنتجه ما يعادل أربع مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة، أي ما يعادل نحو 37 ألف مليار متر مكعب من الغاز في العام.⁽³⁾

¹ العيد دحماني، "إستراتيجية تحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية"، المجلد 09، العدد 01، (جانفي 2023)، ص.ص. 180-181.

² سليم بوهيدل، علي بهدنة، مرجع سابق، ص. 300.

³ محمد أبو عبد الله، الطاقات المتجددة في الجزائر: إستفاقة العملاق، العربي الجديد، 2015/06/01، في:

<https://bitly.cx/iMnke> (2024/07/01).

ثالثا – القدرة على اكتساب الأسواق الكبرى.

إضافة إلى قدراتها الإنتاجية تتوفر الجزائر على إمكانيات وفرص قوية لاكتساب أسواق كبرى تصدر لها إنتاجها من الطاقات الأحفورية خصوصا بأوروبا، وتتمحور هذه القدرات حول مؤهلاتها المتعلقة بالإستقرار السياسي والأمني، وقربها الجغرافي من السوق الأوروبية الكبيرة، إلى جانب الإرتفاع المستمر لمتطلبات هذه السوق و الذي اتسع أكثر بسبب أوضاع السياسة الدولية وما أفرزته الحرب الروسية الأوكرانية.

يتطلب تحقيق الأمن الطاقوي لأي بلد مستورد أن يتعاقد مع منتج له القدرات الإنتاجية الكفيلة باحترام تعاقد، إلى جانب أن يكون وضعه الأمني والسياسي مستتب بالشكل الذي يسمح باستمرار الإعتماد عليه مستقبلا، وهذه الشروط تتوفر عليها الجزائر، إذ أنها عرفت مرحلة أمنية صعبة سنوات التسعينات أدت إلى تناقص حجم إنتاجها الكلي، إلا أنه منذ مطلع الألفية الجديدة عرفت أوضاعها انفراجا وأصبحت تمثل إحدى أكثر دول جنوب المتوسط المستقرة سياسيا وأمنيا، ويمكن الإعتماد عليها كشريك موثوق من جميع الجوانب.

تمثل السوق الأوروبية إحدى أهم الأسواق التي تتعامل معها الجزائر، وتستهدف رفع صادراتها إليها من الطاقات الأحفورية، وهو مسعى يمكن تحقيقه في ظل القرب الجغرافي وحاجة الطرف الأوروبي للتعامل مع شريك موثوق قريب جغرافيا، إذ أن ذلك من شأنه أن يخفف من تكاليف الشحن والنقل.

أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى تعاظم فرص الجزائر في تصدير غازها إلى أوروبا رغم أنه ليس بإمكانها تعويض الغاز الروسي نظرا للفارق الكبير في القدرات الإنتاجية بين البلدين، وقد تجسدت أولى الفرص في الإتفاقيات الموقعة مع الشريك الإيطالي التي جاءت عقب ما شهدته أسعار برميل النفط من ارتفاع بلغ أكثر من 105 دولار للبرميل، ما يعني أن الجزائر "استفادت" كثيرا من هذه الحرب على الصعيد الإقتصادي، باعتبار أن تجاوز سعر البرميل لحاجز 100 دولار زاد من غلة الجباية النفطية بعد فترة عاشت فيها البلاد على وقع صعوبات اقتصادية منذ انهيار الأسعار سنة 2014، وقد تحسن الوضع أكثر بعد أن قفزت أسعار الغاز بنحو 35 بالمائة مع بداية الاجتياح الروسي لأوكرانيا لتصل إلى 1400 دولار لكل ألف متر مكعب، وهو معطى استفادت منه أيضا الجزائر التي تضعها الإحصائيات الرسمية في المرتبة الرابعة بواقع 10.2 بالمائة من حيث تصدير الغاز المسال نحو أوروبا، بعد كل من الولايات المتحدة بواقع 24.2 بالمائة وقطر بـ 16.2 بالمائة وروسيا بواقع 13.7 بالمائة.⁽¹⁾

المحور الثاني – تحديات الأمن الطاقوي في الجزائر.

تعارض ضمان استمرار الأمن الطاقوي في الجزائر جملة من التحديات الداخلية التي تتمثل في طبيعة مصادر الطاقة الأحفورية غير المتجددة والآيلة مستقبلا للنضوب ومشكلات تكنولوجية وأخرى تتعلق بعدم توفر المناخ الملائم للإستثمار في المجالات المرتبطة بهذا القطاع شأنها في ذلك كشأن الإستثمار في مختلف المجالات والقطاعات الأخرى، إضافة إلى تحديات خارجية تتمحور أساسا حول قوة المنافسة وتقلب الأسعار في الأسواق العالمية.

أولا – التحديات الداخلية.

تتمثل أهم التحديات الداخلية في:

1 محمد مسلم، هذه تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا على الجزائر، الشروق، 2022/02/25، في: <https://bitly.cx/Xqj9>، (2024/07/04).

1- عدم تجدد مصادر النفط والغاز.

نفاذ البترول يعد من بين أهم الإنشغالات التي تتصدر قمم الهيئات الأممية والدولية، في ظل تضارب كبير بين من يرى أن النفط سينضب خلال العقود القليلة القادمة وفريق آخر يرى أن إنتاج النفط سيستمر في ظل الإكتشافات الجديدة وتطور تكنولوجيات التنقيب والإستخراج، وظهور الغاز الصخري الذي عزز من الإحتياطيات العالمية...، لكن مع هذا تبقى الطاقات الأحفورية موارد غير متجددة قابلة للنضوب خاصة مع زيادة الطلب عليها من طرف الدول الكبرى والإقتصاديات الآسيوية الناشئة¹، وعليه فالبرغم من فرص الجزائر في تحقيق إكتشافات جديدة ووضوح حقول طاقوية إضافية قيد الخدمة إلا أن حقيقة عدم قدرتها على تجديد ما يتم إستخراجه منها تجعل من التفكير في بدائل بإمكانها ضمان الأمن الطاقوي للأجيال المستقبلية والعمل على تحقيق تنمية مستدامة تراعي مصالحها ضرورة ينبغي وضع خطط لها والعمل على تجسيدها.

2- إرتفاع حجم الإستهلاك المحلي من الطاقات الأحفورية.

أضحى الإستهلاك المحلي من الطاقة في الجزائر يمثل نسبا كبيرة للغاية من مجمل الإنتاج الكلي، ويرجع هذا إلى عوامل عديدة أهمها قيام الدولة بدعم أسعار الطاقة المستهلكة محليا مما ألقى عبئا كبيرا على عاتق الميزانية العامة وأدى إلى تراجع نسب الصادرات مقارنة بحجم الإنتاج الكلي، وهي نسب يتوقع أن يستمر تراجعها في السنوات المقبلة نتيجة للتوقعات المشيرة إلى استمرار ارتفاع حجم الإستهلاك.

3- البيئة الداخلية غير المشجعة على الإستثمار.

تعاني البيئة الإستثمارية في الجزائر من عراقيل كثيرة تتنوع بين البيروقراطية والنقدية والقانونية، لذا تتأثر مختلف القطاعات سلبا بهذا الوضع الذي أدى إلى ضعف استقطابها للإستثمارات الخارجية على وجه الخصوص، وقطاع الطاقة بدوره يعاني هذا الضعف بالرغم من كونه يمثل العمود الفقري لاقتصاد البلاد، وهو ما يعبر عنه جيدا تقرير البنك الدولي المنجز سنة 2015 الذي وضع الجزائر في المرتبة 154 من أصل 189 بلدا فيما يتعلق باستقطاب الشركات النفطية الدولية.⁽²⁾

4- التحديات التقنية والتكنولوجية.

تأخر الجزائر في جدول ترتيب الدول المستقطبة لاستثمارات الشركات النفطية الدولية إلى جانب عجز منظومتها التعليمية في الدفع باقتصادها خصوصا فيما يتعلق بتطوير التكنولوجيات اللازمة للرفع من مستويات أداء مختلف القطاعات انعكس بشدة على القطاع الطاقوي ووضعها أمام تحديات عديدة تتمثل في مشكلات التطوير والصيانة لحقول النفط والغاز، والإفتقار للتكنولوجيا الحديثة في مجال التنقيب والإستخراج، إضافة إلى التكنولوجيات والتقنيات اللازمة لإنتاج الطاقات المتجددة.

5- التحديات البيئية.

تعتبر التحديات البيئية من أبرز ما يهدد الأمن الطاقوي الجزائري داخليا، وهي تشمل بالدرجة الأولى المخاطر المترتبة على استنزاف مصادر الطاقة التقليدية المتمثلة في البترول والغاز، إضافة إلى أن الإعتماد على هذه المصادر بشكل شبه

¹ العيد دحماني، مرجع سابق، ص. 183.

² عواطف مومن، الأمن الطاقوي في الجزائر: الرهانات والتحديات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، (جولية 2021)، ص. 130.

كلي لتغطية الإستهلاك الداخلي من شأنه أن يتسبب في تداعيات إيكوبولوجية كبيرة تمس الهواء والنبات والمساحات المائية إلى جانب مختلف الأنواع الحيوانية، لذا فالبلاد تجد نفسها أمام تحدي ضمان أمنها الطاقوي بالشكل الذي يضمن مصالح وحقوق الأجيال القادمة من خلال مراعاة عدم الإضرار بالبيئة وتحقيق التزاماتها من اتفاقية باريس المتعلقة بشكل أساسي بضرورة خفض انبعاثات الغازات الناتجة عن استهلاك الوقود الأحفوري وإنجاز مشاريع كبرى لإنتاج الطاقات المتجددة.

6- ضعف الصناعة الوطنية.

يعتبر تطور الصناعة واتساعها إضافة إلى كونه دافعا قويا باتجاه خلق اقتصاد متنوع من العوامل المحفزة والمشجعة على التوجه إلى عملية الانتقال الطاقوي والنجاح في تحقيقها، حيث أنها توفر إلى جانب التكنولوجيات اللازمة مختلف وسائل وشروط تحقيقه، أما ضعفها وعدم اتساعها فيعتبر عائقا أساسيا للعملية، إذ تتحتم عندها الإستعانة بالمكاتب والصناعات الأجنبية، الأمر الذي يرفع من تكاليف الإنتاج ويؤدي بالضرورة إلى ضعف المنافسة في الأسواق الدولية نظرا لارتفاع الأسعار⁽¹⁾، وهذا يمثل تحديا جادا في الحالة الجزائرية.

ثانيا - التحديات الخارجية.

يمكن تحديد أهم التحديات الخارجية في النقاط التالية:

1- تذبذب أسعار الطاقات الأحفورية في الأسواق العالمية.

بالرغم من أهمية الغاز الطبيعي كمورد طاقوي له استعمالات متعددة عالميا إلا أن سعره لا يزال منخفضا جدا مقارنة بسعر البترول، حيث تصل تسعيرته إلى 10/1 من تسعيرة النفط، والملاحظ أن ارتفاع أسعار البترول يساهم في ارتفاع سعر الغاز، أما انخفاض أسعاره فيعني انهيار سعر الغاز، وهو ما حدث سنة 2015 عندما وصل سعر خام البرنت فيها إلى 21 دولار للبرميل، مثلما سبق وأن حدث سنة 2008 عندما هوى سعر البرميل من 148 دولار إلى 40 دولار...⁽²⁾، ارتباط أسعار هذين الموردين واستمرارها في التذبذب صعودا ونزولا نتيجة لارتفاع أو انخفاض العرض والطلب أو نتيجة لتأثيرات مختلف الأحداث العالمية الكبرى يجعل من تحقيق الجزائر لأمنها الطاقوي ونجاحها في تجسيد مشاريعها وخططها التنموية بسلاسة أمرا بالغ التعقيد.

2- المنافسة القوية من المنتجين الكبار للطاقة.

الأسواق العالمية يحكمها تنافس شديد وبها قوى إنتاجية كبيرة من الصعب منافستها، حيث توجد العديد من مشاريع خطوط إمداد الطاقة المنافسة للجزائر وأسواقها التقليدية في أوروبا، فبالرغم من أنها بلغت مرتبة ثالث أكبر مورد للغاز إلى الدول الأوروبية إلا أنه يلاحظ تراجع صادراتها إليها بسبب الإمدادات الجديدة إليها من مصادر إضافية أهمها الولايات المتحدة وأستراليا وروسيا وهو ما تسبب خلال فترات عديدة في انخفاض الأسعار، هذا الوضع يمكن أن يتعقد أكثر نتيجة اتجاه منافسين آخرين من آسيا الوسطى والمشرق العربي إلى العمل على مشاريع مد أنابيب منافسة للغاز الجزائري.⁽³⁾

¹ سمير شيخي محمد بن محاد، السياسة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد الناضبة ورهانات الطاقات المتجددة، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 1، (2016)، ص. 118.

² عواطف مومن، مرجع سابق، ص. 130.

³ العيد دحماني، مرجع سابق، ص. 181.

إلى جانب المنافسة تواجه المساعي الطاقوية الجزائرية الهادفة إلى خدمة دبلوماسيتها الإقتصادية في إفريقيا وتعزيز فرص توسيع تواجدها الطاقوي في السوق الأوروبية اصطدامها بمخططات الخصوم الجيوسياسيين الهادفة إلى حصرها، ففي محاولتها للإستفادة من المزايا التي يوفرها أنبوب الغاز النيجيري المتوجه إلى أوروبا واجهت الجزائر جهودا مغربية مستمرة هدفت إلى التشويش وعرقلة هذا المشروع من خلال الدخول في مفاوضات مع الطرف النيجيري لإنشاء أنبوب موازي يصل إلى أوروبا عبر المغرب و عشرة بلدان إفريقية أخرى...، مع ذلك يبدو تحقيق هذا المشروع المغربي بعيد المنال بالنظر لتكلفته الكبيرة وعدم توفره على مصادر تمويل كافية إضافة إلى عدم جدواه اقتصاديا بالمقارنة مع الأنبوب النيجيري الذي يصل أوروبا عبر النيجر والجزائر.

3- الإستقطاب واستعمال الطاقة كأسلحة سياسية.

تتميز أسواق الطاقة العالمية بالإستقطاب واستعمال مواردها كأسلحة سياسية، وقد ظهر هذا خلال مراحل تاريخية عديدة كالمرحلة التي شهدت استخدام الدول العربية للنفط في مواجهة الدول الداعمة لإسرائيل خلال الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973...، وقد ظهرت قوة هذا السلاح بشكل جلي خلال الحرب الروسية الأوكرانية وما ميزها من اتجاه روسيا لقطع إمدادات الغاز عن أوروبا الغربية، وهو ما خلق وضعاً وجدت الجزائر نفسها خلاله مطالبة بتبني سياسات مرنة تسمح لها بالتوفيق بين تحقيق مصالحها الإقتصادية وعدم اصطدامها بمصالح القوى الكبرى أو السقوط في تجاذباتها، وهو ما حدث أثناء توجه الأوروبيين إلى الغاز الجزائري بعد الأزمة مع روسيا، أين مضت الجزائر في اتفاقياتها بحذر دون الإخلال بعلاقاتها مع الحليف الروسي.

4- عدم استقرار الجوار الإقليمي.

يمثل عدم استقرار الدول المجاورة للجزائر في صورة ليبيا ومالي والنيجر إضافة إلى استمرار تدهور علاقاتها مع الطرف المغربي مهددات حقيقية للأمن القومي الجزائري، هذا الوضع الإقليمي المضطرب من شأنه أن يشكل خطراً على منشآت الإنتاج وخطوط النقل والأنابيب الناقلة ويضرب مصداقية الجزائر كطرف موثوق من الناحية الأمنية يمكن للدول الأوروبية الإعتماد عليه في تحقيق أمنها الطاقوي، لذا تقع على عاتق البلاد أعباء ومسؤوليات دبلوماسية ومالية إضافية في سبيل النأي بأمنها الطاقوي وأمنها القومي بشكل عام عن التأثير بمجمل هذه الإضطرابات الإقليمية.

المحور الثالث- آليات تحقيق الأمن الطاقوي والتنمية في الجزائر.

يتوقف تحقيق الأمن الطاقوي وضمان استمراريته وبالتالي توفير ما تتطلبه العمليات التنموية في جميع أبعادها ومجالاتها بالجزائر فيما يتعلق بالإعتمادات المالية والظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية المناسبة والمستقرة على ضرورة تفعيل مجموعة من الآليات التي بإمكانها الإستجابة لمجمل التحديات والمشكلات المطروحة، تتمثل أهم هذه الآليات في:

أولاً - تنمية الصادرات من المحروقات.

يمكن الرفع من حجم الإنتاج وتنمية الصادرات من المحروقات من خلال التوسع في استكشافات حقول الغاز والنفط، وقد حاولت الجزائر تسريع وتيرة استكشافاتها البترولية والغازية وأعلنت فعلاً عن نجاح أعمال التنقيب في عدد من المناطق، ففي منطقة "حاسي الرمل" كشفت أعمال التنقيب عن وجود ما بين 100 و 340 مليار متر مكعب من الغاز

المكثف، يضاف إليها النجاح الذي حققته شركة سوناطراك باكتشافها لثلاثة حقول نفطية جديدة عند مطلع سنة 2022.⁽¹⁾

والى جانب السعي إلى تحقيق اكتشافات جديدة على أراضي البلاد يمكن ضمان مداخل إضافية بالإنخراط أكثر في شركات تتعلق بتقديم الخدمات التقنية للأعمال المرتبطة بالتنقيب عن حقول جديدة في أراضي الدول المفتقرة للتكنولوجيات والوسائل اللازمة -خصوصا بإفريقيا- أو الدخول معها في مشاريع كبرى على غرار خط الغاز النيجيري المتوجه إلى أوروبا والذي وقعت الجزائر بشأنه مع نيجيريا سنة 2022 على اتفاق جديد ينص على البدء رسميا في انجاز الأنبوب عبر النيجر على مسافة 4000 كلم.

ثانيا - تنمية الإستثمارات الطاقوية في الجزائر.

يتطلب إنجاز مشاريع زيادة الإستكشاف والإنتاج ومسعى الحفاظ على القدرات الإنتاجية الوطنية جلب استثمارات أجنبية يمتلك أصحابها الوسائل والتكنولوجيات اللازمة للتنقيب وتوسيع مساحات الحقول الموجودة، كما من شأن هذه الإستثمارات أن توفر التمويل اللازم في القطاع خصوصا بالنسبة للمشاريع الكبرى كمشاريع التكسير...، و يسمح الإستثمار الأجنبي المباشر أيضا باستيراد التكنولوجيا والتي يتم نقلها عن طريق إنشاء الشركات الأم لشركات فرعية في الدول المنتجة للطاقة.⁽²⁾

النجاح في جلب الإستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة يتطلب ضمان توفير بيئة استثمارية مناسبة من خلال العمل على حل جملة العراقيل الموجودة خصوصا القانونية و المالية منها من خلال الحرص على سن تشريعات أكثر مرونة وسرعة في التعاطي مع ملفات المشاريع والصفقات المطروحة، إلى جانب ضرورة الحرص على إصلاح البنوك وعصرنتها وإيجاد حلول لكل المشكلات التي تعرفها المنظومة النقدية.

ثالثا - ضرورة العمل على تحقيق الانتقال الطاقوي.

الانتقال الطاقوي وما يقتضيه من تحول لاستعمال مصادر الطاقة الناضبة إلى مصادر الطاقة المتجددة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري يمثل ضرورة للجزائر كغيرها من باقي دول العالم، فالطاقة المتجددة أو النظيفة مستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد والتي لا يمكن أن تنفذ إضافة إلى أن مخلفاتها لا تسبب في تلويث البيئة⁽³⁾، وعليه فهي إضافة إلى أنها تعطي بدائل ومصادر دائمة للطاقة في حالة تناقص أو نفاذ مصادر الطاقة الأحفورية فهي تمثل شرطا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة كونها توفر السبيل الوحيد للمحافظة على مصالح وحقوق الأجيال القادمة.

مع هذا لا يعتبر الانتقال الطاقوي عملية سهلة التحقيق ومن البسيط تبني خطواتها وتوفير متطلباتها في ظل وجود شروط عديدة من العصي تلبيتها، كمسائل الإعتمادات المالية الضخمة التي تحتاجها مشروعاتها إلى جانب التكنولوجيات والتقنيات العالية التي ينبغي امتلاكها لتجسيدها على أرض الواقع، مما يجعل مسعى هذا الانتقال بالغ التعقيد...، لذا

¹ المرجع نفسه، ص. 184.

² ميلود بوعصيد، "الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات ودوره في التنمية الاقتصادية"، مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 2، (2015)، ص. 13.

³ عواطف مومن، مرجع سابق، ص. 131.

يمثل العمل على توفير التكنولوجيا اللازمة من خلال تشجيع الشراكات بين المؤسسات الصناعية المحلية ومراكز البحث العلمي إضافة إلى الاستفادة من الشراكات الدولية والإستثمارات الأجنبية في هذا المجال ضرورة لا يمكن الإستغناء عنها.

رابعا - التعاون والتنسيق مع كبرى شركات الطاقة العالمية.

يشهد سوق الطاقة العالمي تنافسا حادا وتجاوزات كبيرة تتعلق بشكل خاص بتحديد الأسعار، وتلعب الإقتصادات العالمية الكبرى الأكثر إنتاجا أو استهلاكاً دورا كبيرا في هذا السياق، غير أن للأحداث الدولية الكبرى أيضا دور بارز في قلب التوجهات والتوازنات الموجودة...، لذا تدرك الجزائر كغيرها من الدول الربعية أهمية انخراطها في مبادرات تعاونية وعمل دولي متعدد الأطراف يهدف إلى الحفاظ على مصالحها في ظل وضع الإقتصاد العالمي الراخ تحت القوى الكبرى الهادفة إلى صياغة مجمل تفاعلاته...، وقد ظهر هذا من خلال توجهها إلى تبني فكرة التنسيق مع كبار منتجي الطاقة لاسيما من دول الأوبك، حيث يهدف هذا التعاون والتنسيق مع المنتجين إلى الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط من خلال التحكم في حجم الإنتاج من الدول التي سعت إلى وضع ارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط، إلى جانب هذا ينبغي التنسيق مع مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار، الأمر الذي يسهم في بلورة سوق عالمي للغاز.⁽¹⁾

خامسا - ضرورة تفعيل الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في إفريقيا.

من الضروري أن تفعل الجزائر دبلوماسيتها الإقتصادية في إفريقيا وتهتم بعلاقاتها مع البلدان الإفريقية نظرا لأنها تمثل عمقها الإستراتيجي، فبالإضافة إلى أن هذا النوع من الدبلوماسية سيعزز من مكانة البلاد كلاعب إقليمي مهم ويحقق لها جملة من المكاسب الإقتصادية والسياسية، يمكن له أيضا أن يسهل لها عقد شراكاتها الطاقوية معها، وتأتي أهمية إفريقيا للأمن الطاقوي الجزائري في كونها يمكن لها أن توفر لها أسواقا من السهل وغير المكلف إمدادها، إضافة إلى أنها قد تتيح للشركات الجزائرية فرص تعزيز مداخيلها من خلال قيامها بأعمال التنقيب والإستكشاف على أراضي الدول الإفريقية، إلى جانب هذا يمثل موقع الجزائر القريب من أوروبا بوابة للدول الإفريقية المنتجة للطاقة للوصول إلى السوق الأوروبية وهو ما يمكن للجزائر أن تستغله في عقد صفقات أو الدخول مع هذه الدول في شراكات ومشاريع رابحة على شاكلة أنبوب الغاز النيجيري.

سادسا - استثمار إيرادات الطاقة في النهوض بمختلف المجالات الإقتصادية.

تحقيق تنمية متكاملة لا يمكن أن يتحقق بالإقتصار على الإهتمام بالقطاع الطاقوي والإكتفاء بمداخيله ومن ثم توزيعها وتوجيهها لتغطية مختلف الإحتياجات، فالعمليات التنموية تتطلب استثمار إيرادات الطاقة في تجسيد خطة تستهدف النهوض بمختلف المجالات الإقتصادية كالزراعة والصناعة والسياحة لإخراج البلاد من كونها مجرد دولة ربعية إلى مصاف دولة ذات اقتصاد متنوع ومستدام، وهذا ممكن بالنظر للإمكانات المادية والبشرية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر إضافة إلى التنوع الطبيعي الذي تزخر به، وهي عوامل قوية يمكن من خلالها النهوض بكل القطاعات...، كما ينبغي الإستثمار في العنصر البشري والحرص على تكوينه، ومحاربة الفساد، وتحسين قوانين الإستثمار وكل القوانين ذات الصلة به.

¹ العيد دحماني، مرجع سابق، ص. 184.

الخاتمة.

من خلال ما تم التطرق إليه يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- يعتبر تحقيق الأمن الطاقوي ضرورة وشرطا أساسيا لتحقيق الأمن القومي، خصوصا لكونه يمثل أحد أهم المجالات التي تتصاعد تحدياتها ومهدداتها بشدة في ظل التحولات التي تشهدها السياسة العالمية وما تعرفه من اتجاه للتفتت وتصاعد لصور التنافس ومجمل تفاعلات النمط الصراعى، وتنام للمشكلات الأمنية المختلفة المؤثرة عليه، خصوصا تلك المشكلات الناتجة عن التغير المناخي والتدهور البيئي.
- لا ترتبط المقاربة الجزائرية للأمن الطاقوي بالمفهوم الشائع المتعلق بعمل الدول على ضمان مصادر دائمة للطاقة تكون موثوقة وبأسعار مناسبة لتغطية احتياجاتها بصفة مستمرة، فالجزائر دولة ريعية تعتمد تقريبا في تحصيل جميع مداخيلها على صادراتها من الموارد والطاقات الأحفورية لذلك يركز أمنها الطاقوي بشكل كبير على ضمان التواجد في الأسواق الكبرى خصوصا الأوروبية، ويتأثر بشدة بتقلبات أسعار النفط والغاز في السوق العالمية.
- تمتلك الجزائر مقومات كبيرة لضمان أمنها الطاقوي والحفاظ على استمراريته، تتمحور هذه المقومات خصوصا حول مخزوناتها الكبيرة من الطاقات الأحفورية إلى جانب الإمكانات الطبيعية المتنوعة والهائلة التي تؤهلها لتكون من أكبر وأوائل المنتجين عالميا للطاقات المتجددة، إضافة إلى موقعها الجغرافي الذي يسمح لها بالتوغل أكثر في السوق الأوروبية وتجاوزها إلى قارات أخرى، وهو المسعى الذي يعزز استقرارها السياسي والأمني إلى جانب أن بعض الأحداث العالمية والتوازنات الدولية تصب أحيانا في مصلحته مثلما كان عليه الحال عند بداية الحرب الروسية الأوكرانية التي شهدت اتجاه موسكو لقطع إمداداتها من الطاقة عن عدد من الدول الأوروبية.
- يعترض تحقيق الجزائر لأمن طاقي مستمر جملة من التحديات، تنقسم إلى تحديات داخلية تتمثل في إمكانية نزوب مصادر الطاقة الأحفورية مستقبلا كونها موارد غير متجددة، وارتفاع حجم الإستهلاك المحلي لها، إلى جانب عدم ملاءمة القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار الخارجي في مجال الطاقة، وضعف التكنولوجيات المتوفرة خصوصا في مجال الاستكشاف وفي بعث مشاريع لإنتاج الطاقات المتجددة، أما التحديات الخارجية فتتمثل أهمها في تذبذب أسعار الطاقات الأحفورية في الأسواق العالمية، إلى جانب المنافسة الشرسة من كبار المنتجين للنفط والغاز.
- يتطلب ضمان استمرارية الأمن الطاقوي الجزائري وتحقيق تنمية متكاملة تفعيل العديد من الآليات، كضرورة ترشيد الإستهلاك المحلي والعمل على اكتساب التكنولوجيات والتقنيات اللازمة في مجالي الاستكشاف والتحول الطاقوي، تحيين قوانين الاستثمار الخارجي والعمل على تفعيل التعاون والشراكات مع دول الإقليم والعمق الإفريقي.
- النجاح في تحقيق تنمية حقيقية يتطلب استثمار الإيرادات من صادرات الطاقة إلى جانب تسخير مختلف الإمكانات المتوفرة في العمل على تجسيد خطة طموحة تستهدف إيجاد حلول حقيقية لجملة المشكلات التي تعرقل تطوير وترقية جميع القطاعات الإقتصادية كالصناعة والزراعة والسياحة للخروج من وضع الدولة

الريعية إلى وضع أحسن لدولة ذات اقتصاد مستدام ومتنوع لا يعرف أزمات وصدمات لمجرد انخفاض أسعار النفط أو تذبذبها بالأسواق العالمية.

قائمة المراجع.

المجلات:

- 01_ العبد دحماني، إستراتيجية تحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر، "مجلة الدراسات القانونية والسياسية"، المجلد 09، العدد 01، (جانفي 2023).
- 02_ سليم بوهيدل، علي بهدنة، "مقومات تحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر دراسة تحليلية إحصائية للفترة 1999-2018"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 07، العدد 01، (جانفي 2022).
- 03_ سمير شيخي محمد بن محاد، "السياسة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد الناضبة ورهانات الطاقات المتجددة"، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 1، (2016).
- 04_ عواطف مومن، "الأمن الطاقوي في الجزائر: الرهانات والتحديات"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، (جويلية 2021).
- 05_ ميلود بوعصيد، "الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات ودوره في التنمية الإقتصادية"، مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 2، (2015).

المواقع الالكترونية:

- 01_ محمد أبو عبد الله، الطاقات المتجددة في الجزائر: إستفاقة العملاق، العربي الجديد، 2015/06/01، في: <https://bitly.cx/iMnke>، تاريخ الإطلاع: 2024/07/01.
- 02_ محمد مسلم، هذه تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا على الجزائر، الشروق، 2022/02/25، في: <https://bitly.cx/Xqj9>، تاريخ الإطلاع: 2024/07/04.